الأزهر والاصـــــلاح

للأستاذ محمد السيد أحمد الشال

— ٢ —

تكلمت فى المقال السابق عما أراه يحاك للأزهر مما ظاهره أنه توسع فى التعليم وتشعب فى الثقافة وإنى لا أعتب على القائمين بشئون التعليم أن يفكروا مثل هـذا التفكير ويتجهوا مثل هذا الاتجاه، فلهم فى هذا بعض العذر أمام وقوف الأزهر وعدم مسايرته للتطورات الحديثة فى الدراسات وطرقها، وإنما أعتب العتب كله على رجال الأزهر أنهم لم يرسموا لأنفسهم نهجاً من الإصلاح يسيرون عليه. ولا يكفى أن يفكروا فيه فى غدوهم ورواحهم وأن يكون شغلهم الشاغل كما ذكر الأستاذ دنيا ما دام لم يظهر لهـذا التفكير وهذا الشغل أثر يتم عليه.

ولقد بدأ الأستاذ الراغى عليه رحمة الله الإصلاح ورسم له من الطرق ما أعتقد أنه ينهض بالأزهر ويجعله يؤدى رسالته؛ ثم مرت مدة من الزمن وقف فيها رجال الأزهر على الكثير من المآخذ على هذه النظم مما تسمع حديثه فى الكثير من مجالسهم وترى آثار التبرم والسخط بادية على الكثير من رجاله. ولكن هذه الأحاديث لا تعدو أن تكون تفريجاً مما فى النفوس ثم لا يكون لها من الأثر ما يتجاوز هذه المجالس. وقد يكون هناك فريق إذا ما ذكر أمامه الإصلاح أراح نفسه من حديثه بقوله أنه لم يمض على هذه النظم من الوقت ما يكفى للحكم عليها. وإذا استعرضنا قانون الأزهر كما قدمه المرحوم الأستاذ الراغى وصدر به المرسوم الأخير للاصلاح ونظرنا ما وضعه من النظم فى مراحل التعليم المختلفة نجده بصفة إجمالية قد أثقل طالب الابتدائى بالعلوم الرياضية بعد أن منعها من القسم الثانوى. وفى رأيى أنه لو بقيت الرياضة موزعة بين الابتدائى والثانوى كما كان الحال قبل صدور المرسوم الأخير لكان أفضل وأجدى على الطالب وأنفع له. وأما توزيع باقى المواد سواء منها المواد الأزهرية أو المواد الاجتماعية فى القسمين فهو توزيع حسن يتناسب مع مقدرة الطالب وكفايته فى المرحلتين.

بقى علينا أن ننظر إلى توزيع المواد فى الكليات المختلفة، فأقول إن هذا التوزيع قد راعى فيه واضع القانون جهة الاختصاص فقط وأهمل ناحية أخرى هامة وهى شدة الصلة وقوة الارتباط بين المواد الأزهرية بحيث لا ينفك البحث فى إحداها من أن يجر الباحث إلى أن يتعرض إلى قضايا مختلفة من المواد الأخرى لا غنى له عن استيعابها حتى يمكن أن يتم بحثه وأن يحققه تحقيقاً علمياً دقيقاً، وإذا لم يكن الباحث ملماً إلماماً تاماً بما يعترضه من قضايا المواد الأخرى لا يمكنه أن يتم بحثه على الوجه الذى يتطلبه التحقيق العلمى. والأمثلة على هـذا كثيرة يدركها جميع رجال الأزهر. فدارس التفسير لا يمكنه أن يستغنى عن دراسة الأصول فضلا عن دراسة مواد اللغة. ودارس الأصول لا يستغنى عن دراسة المواد اللغوية أيضاً. وطالب كلية الشريعة وأصول الدين لا يكفيه فى دراسة اللغة ما حصله فى المرحلتين الابتدائية والثانوية، ونحن نعلم أن الدراسة فيهما تكاد تكون تلقينية. أضف إلى ذلك تركه فى هذه المواد فى مرحلة الكلية مما يجعله ينسى الكثير من قضاياها. والدارس فى كليتى اللغة وأصول الدين لا يستغنى عن دراسة الأصول بل هو فى أمس الحاجة إليه حينما يدرس شيئاً من التفسير والحديث. ولا يكفى ما هو مقرر فيهما من المذكرات الموضوعة فى هذه المادة فهى لا تعدو سرد القضايا دون التعرض لتفهمها وعرضها عرضاً يتذوق منه الطالب جمال هذه المادة ويدرك حاجته إليها فى الكثير من المواد.

ولا يليق بطالب كلية اللغة والشريعة أن يتخرج وهو لا يعلم شيئاً عن أصول الأديان والعقائد مكتفياً بما عرفه من دراسة القليل من علم التوحيد فى كتبه الموروثة فى المرحلتين السابقتين وهى كتب لا تشفى غلة ولا تبل صدى.

هذا من ناحية القصور العام فى توزيع المواد فى الكليات؛ وإذا انتقلنا إلى الدراسة فى التخصصات ونظرنا إلى المواد المقررة فى تخصص التدريس مثلا عجبنا كيف يرضى رجال الأزهر لناشئته أن يضيع من سنى حياتهم سنتان فى دراسة طرف من علم النفس والتربية وتاريخها وبعض المواد الأخرى مما يمكن أن يستوعبه الطالب بأقل مجهود أو بدونه فى سنى الدراسة فى الكليات، وكان الأولى أن ينظم هـذا التخصص وأن يزاد فى سنى دراسته سنة ثالثة وأن يقرر فيه دراسة بعض المواد الأساسية فى الكليات المختلفة دراسة تمتاز عن دراسة الكليات بسعة البحث والتعمق

فيه وتنوع طرقه مما يعد الطالب إعداداً كاملا ؛ وأظن فى وجود هذا التخصص على هذا النحو استغناء عن تخصص المادة .

وهكذا لا يعدم الباحث فى شأن التخصصات الأخرى جميعها من أن يرى بعض النقص الذى يستوجب تداركه .

وإنى إن أذكر ذلك لا أدعو إلى إدماج الكليات والرجوع بالأزهر إلى نظامه القديم ، ولكنى أقول أن اللازم أن يراعى فى تقسيم الكليات صلة المواد بعضها ببعض فوق ما هو مراعى من جهة الاختصاص ، فلا يقطع بين الطالب وبين جميع المواد الأساسية فى كلية أخرى ؛ بل يدرس فى كل كلية ما لا يستغنى عنه عالم أزهرى رسالته الأولى الدعوة إلى هذا الدين والدفاع عنه . فيعمم فى جميع الكليات دراسة أصول الأديان جميعها وما طرأ على فروعها المختلفة من تغيير أو انحراف أو جمود وأسباب ذلك ، وحال المسلمين الآن والوسائل الناجعة لتوحيد كلمتهم ورجوعهم إلى دينهم . كما يدرس فى كل كلية من القضايا الأساسية فى كل مادة أصلية فى كلية أخرى ما تمس الحاجة إليه دراسة توسع وبحث واستيعاب لا دراسة سرد قضايا وتعداد أحكام كما هو الحال فى دراسة الأصول فى كليتى اللغة وأصول الدين وتدرس جميع المقررات فى الكليات ولا يكتفى بدراسة البعض والامتحان فيه كما هو الحال الآن . بل تقسم المادة إلى قسمين قسم يقوم بدراسته أستاذ المادة يتناسب مع الزمن المقرر لها بحيث يلتزم الأستاذ بالانتهاء منه ، وقسم يترك للطالب تحصيله واستيعابه بحيث يكون الامتحان فى جميع المادة . وهذا العمل فوق فائدته التامة للطالب من ناحية دراسته لكل المادة له فائدة أهم وهى تعويده الاعتماد على نفسه فى دراسة ما يترك له مما يكون له شخصية مستقلة لا تركن فى كل ما يعن لها إلى السؤال والاستفهام . بل تركن إلى البحث والتنقيب .

ورأيى أيضاً أن ينظر إلى الكتب المقررة نظرة فاحصة ليختار لكل مادة من الكتب ما تكون بعيدة عن الحشد والتعقيد والاستطراد وسرد المسائل التى لا يستفيد منها الطالب إلا تضييع الوقت وتعويده التشكك فى كل ما يعن له من بحث . وأى فائدة تعود على الطالب الذى يريد دراسة مادة من المواد من صرف جل وقته أو كله فى تصحيح عبارة أو الوقوف على خطأ تعريف أو معرفة الأولى إلى غير ذلك مما يضيع عليه الكثير من معرفة قضايا المادة وحقيقتها . ولو كان هذا بقدر حتى ينبه الذهن إلى تجنب الخطأ لكان حسناً ، أما أن يكون هذا سبباً فى صرف كل المجهود إليه فهذا ما لا يقره منطق .

ونحن الآن نرى تطلع المسلمين إلى الأزهر وحاجتهم إلى علمائه يبصرونهم بدينهم ويهدونهم إلى شريعتهم . وليس كل المسلمين ولا غالبيتهم ممن يعرفون العربية أو يفهمونها . فالأزهر الآن فى أشد الحاجة إلى دراسة اللغات الأجنبية فى جميع سنى الدراسة حتى يمكنه أن يؤدى رسالته على الوجه الأكمل سواء فى المحيط الإسلامى أو فى المحيط العالمى . فالعالم الآن على مفترق الطرق يتطلع إلى خير النظم التى تكفل الاستقرار والسلام لجميع الناس ، ويتخبط المفكرون منهم فى بيداء التفكير والبحث عليهم يقفون على طريق يوصل إلى الغاية ؛ وليس هناك من طريق موصل إلا طريق الإسلام .

وأنى للعالم أن يهتدى إلى ذلك إذا لم يقم رجال الأزهر بنشر دعوته وتبيين حقيقته ودحض المفتريات التى يذيعها المغرضون أو الجاهلون عن الدين مما ينشر كل يوم باللغات المختلفة ولا نعلم من أمره شيئاً .

وفى السكوت على نشر مثل هذه المفتريات وعدم تجلية حقيقة هذا الدين للعالم تقصير عن أداء رسالة الأزهر ورسالة الإسلام .

ولقد اتخذ كثير من كتاب الغرب حال المسلمين وما هم عليه من جهل بدينهم وانحراف عنه وتأخرهم وانحطاطهم حجة يقوون بها مفترياتهم ويؤيدون بها دعاواهم فى أن هذا الدين لا يصلح لتنظيم المجتمعات ولا لأسعاد الجماعة .

هذه ناحية ، وهناك ناحية أخرى وهى أنه يوجد بين أضابير المكتبة الأزهرية كثير من الرسائل فى المواد المختلفة تقدم بها إما طلاب منهون لنيل الشهادات النهائية ، وإما أجلة العلماء للحصول على عضوية هيئة كبار العلماء . ولقد عفى على هذه الرسائل الزمن وعلاها كثير من التبار ولا يسمع أحد بها ولا يطلع أحد على ما فيها ؛ ولم لا تتخذ هذه الرسائل نواة لأصلاح الكتاب ؟

وهل هذه الرسائل لا يرتفع قدرها إلى قدر ما كتب منذ ثمانية قرون أو يزيد على طرق من البحث وأساليب من التفكير تتناسب والعصور التى كتبت فيها .

وإذا لم يكن لهذه الرسائل من التقدير ما يجعلها أرفع شأناً

مما كتب فى تلك العصور فلم قدرت من اللجان التى نظرتها تقديراً استحق صاحبها بسببه أن ينال شهادة أو يظفر بشرف العضوية ؟

ولا أدرى سبباً لإهمال هذه الرسائل اللهم الا أن تكون هناك عقيدة لتقديس الآثار فظن من تمسك بها أن الخير كل الخير فى التعلق بها ، وأن الشر كل الشر فى الخروج عليها ، وأتباع ماجد من البحوث والأفكار . ولعل فى الرجوع إلى هذه الرسائل وبعثها وتقدير ما يصلح منها للدراسة تشجيعاً لمن يريد البحث وحثا له على بذل كل فى وسعه لوضع ما يقدر عليه فيما يرقية فيكون فى هذا العمل تشجيع للتأليف والمؤلفين وتوسعة للبحث وإنهاض للباحثين فيتسع مجال التفكير ويكثر الإنتاج الأزهرى كما كثر الإنتاج الجامعى .

هذا قليل من كثير مما يتعلق بالبرامج العامة للدراسة وما يتعلق بالكتاب .

أما إصلاح الطالب فيكون بإصلاح نظم الامتحانات والرجوع بها إلى رفع درجة النجاح إلى ٦٠٪ وعدم السماح للطالب بدخول الدور الثانى إذا قصر فى أكثر من مادتين . وفى المادتين لا يسمح له بالإمتحان إذا لم يحصل على نصف النهاية الصغرى لكل مادة . وأخذه بالحزم والشدة فى جميع التشكيلات ويكون هذا بالعقوبات الرادعة النافذة .

وأما إصلاح المدرس ففى إصلاح البرامج ونظم الدراسة والكتاب ما يكفى لإصلاحه . وهناك ناحية كان لها شأنها فى العصور الخالية واستمرت إلى عهد قريب وهى الصلة العلمية بين الطالب وأستاذه حتى كان الطالب يفخر بأنه تلقى العلم على فلان . وكان لكل أستاذ من الصبغة العلمية والفكرية ما يظهر أثره فى مدرسته وتلاميذه . وخير شاهد على ذلك المدرسة القريبة العهد بنا وهى مدرسة الأستاذ جمال الدين الأفغانى وتلميذه الإمام الشيخ محمد عبده . ولقد امتازت مدرسة الشيخ محمد عبده بما امتاز به أستاذها من استقلال الفكر وتعمق البحث والتجرد من الجمود وعدم التقيد بالموروث . فإذا أمكننا أن نحيى هذه المدارس فأحياؤها لا يكون إلا على يد هيئة كبار العلماء بتكليف رجالها بإلقاء دروس للعلماء الناشئين ، ولا يقل ما يلقيه كل منهم عن درسين أو ثلاث فى الأسبوع يتخذ كل منهم مادة من المواد يدرسها دراسة توسع وبحث دون تقيد ببرامج أو خضوع لزمن ، ويكون له فى دراستها طابع خاص يمتاز به .

وفى هذا العمل من الفوائد مالا يخفى على من أدرك الأستاذ الإمام وساعده الحظ بالجلوس فى مجالسه والاستماع إلى دروسه .

ولا زالت الصلة العلمية بين الأستاذ وطلابه المتهيئين موجودة فى النظم الجامعية الغربية . وكانت هذه الصلة سبباً فى المحافظة على الطابع العلمى والجامعى وهذه بضاعتنا نبت زرعها وترعرع بين جدران الأزهر واستمر حقباً طويلة ثم تركها الأزهريون فتقدوا كثيراً من طابعهم الجامعى ! فهلا رجعنا إليها حتى نصل ما انقطع ونجنى ما درس .

ولا يكفى ما يقال من أن كل عضو من أعضاء الهيئة الموقرة يقدم بحثاً فى كل عام ، وأى أنظار لهذه البحوث ؟ وهل سمع بها أحد أو أطلع عليها أحد أو استفاد منها أحد ؟ وهل هذه البحوث أصلحت كتاباً أو هذبت مادة أو تعرضت لما يعن للعالم من شاكل اقتصادية أو اجتماعية أو كشفت ما غشاه من إلحاد أو هدته إلى الخروج من حيرته .

وهل يكفى أن يقال إن تراثنا التشريعى غنى بما حواه من أفكار القدامى وأبحاث السلف . وإذا كان غنياً فلم لم يتخذ منه الباحثون أداة للاصلاح التشريعى العام ؟ ولم لم يعملوا على عقد الصلة بين هذه الأبحاث وبين ما يعرض للناس من نظم مالية واقتصادية وصلات عمرانية واجتماعية وتطورات أخلاقية ؟

وهل يكفى أن نتغنى بأمجاد السلف ونأسف على أيامهم ، ونقف حيارى لا نهتدى إلى سبيل والعالم يتقدم ويجد فيه من الأحداث ما يقتضى تطور التشريع وتغير الحكم ؟ ونكتفى بأن نقول إن التشريع الإسلامى صالح لكل زمان ومكان . وأى صلاحية تبقى له إذا تركناه كما هو يسرد قضايا قد ذهب زمنها ويعدد أحكاماً قد ولى رجالها ونختلف فيما بيننا هل باب الاجتهاد مفتوح أم ذهب زمنه ورجاله ؟ لا ، لا يليق بمن يبغى البقاء أن يقف والعالم يتطور . ولو بقى على حالة أخشى أن يذهب به أعصار أو يتخلف عن الركب .

ولعلى بهذا أكون أديت بعض ما يجب على نحو الأزهر الذى أعتز بالانتساب إليه وحققت بعض دعوة الأستاذ دنيا . هدانا الله وإياه إلى معرفة طرق الإصلاح والأخذ بأسباب النجاح

محمد سمير أحمد السال

مندوب الأزهر لتدريس العربية بكلية المقاصد الإسلامية ببيروت — لبنان